عمرو البيض في جنيف.. قضية الجنوب وحقوق شعبه أمام مجلس حقوق الإنسان

شكري باعلي: الجنوب لن يكون وقودًا لحربٍ تقصي قضيته من التسوية

الزج بأبناء الجنوب في حرب تحرير الشمال... فمن يحمي حضرموت وثرواتها؟

درع الجنوب
Dera Al Janoob
لسان حال القوات المسلحة الجنوبية
تصدر عن دائرة التوجيه السياسي والمعنوي للقوات المسلحة الجنوبية
أسبوعية ـ العدد ـ (142) الخميس 10 سبتمبر 2026م

إضاءات



الانضباط العسكري والالتزام بالقانون واحترام حقوق المواطنين ركائز أساسية في بناء المؤسسة العسكرية وتعزيز الروح المعنوية للمقاتلين والاهتمام بأوضاعهم ورعاية أسر الشهداء والجرحى يمثل جزءًا أصيلًا من مسؤوليات القيادة.

الرئيس/ عيدروس بن قاسم الزُبيدي
رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي العربي
القائد الأعلى للقوات المسلحة الجنوبية



الأبعاد الوطنية والتاريخية لإحياء ذكرى تأسيس الجيش الجنوبي ..

قراءة في الدلالة السياسية للمليونية ومضامين البيان

الأبعاد الوطنية والتاريخية لإحياء ذكرى تأسيس الجيش الجن

البيان الصادر عن مليونية الذكرى الـ55 لتأسيس الجيش الجنـ



المحرر السياسي

الجيش الجنوبي ركيزة سيادية في التمثيل السياسي للقضية الجنوبية

بدعوه من الرئيس القائد عيدروس بن قاسم الزبيدي رئيس المجلس الانتقالي أحيا الشعب الجنوبي الذكرى ال55 لتأسيس الجيش بفعالية مليونية في كلا من عدن والمكلا ، شهدت هذه الفعاليات حشود مليونية كبيرة تجاوزت توقعات اعداء الانتقالي والقضية الجنوبية الذين راهنوا على فشلها لعدة عوامل ، منها التأثير الكبير للظروف المناخية القاسية حيث تجاوز درجة الحرارة المحسوسة ال40 درجة مئوية ، إلى جانب الأوضـاع الاقتصادية الصعبة للغالبية الساحقة من الشعب الجنوبي الذي يتعرض لأبشع سياسات وأساليب التجويع والتنكيل المعيشي والخدمي ، والرهان الأكبر على فشل هذه الفعاليات ، كان مبني على الوهم بنجاح السياسات والخطط السعودية بعد 7 أشهر من العمل المتواصل في التغيير القسري لخارطة المشهد السياسي والبيئة الداخلية الجنوبية ومرتكزاتها الرئيسة (العسكرية والاجتماعية والجغرافية الجنوبية) .

على النقيض من حسابات ورهانات (تحالف السعودية والشرعية والإخوان) ، كانت حسابات الشعب الجنوبي نابعة من حقيقة إدراكه ووعيه الجمعي بطبيعة المؤامرات والمخاطر والتحديات التي تتعرض لها قضيتهم وجيشهم وحاضر ومستقبل وطنهم الجنوبي ، ولهذا لم تكن الذكرى ال 55 لتأسيس الجيش الجنوبي مجرد مناسبة احتفالية بتاريخ وامجاد وبطولات وابطال هذا الجيش وعرفانا وتخليدا لتضحياتهم في سبيل الدفاع عن الوطن وحريته وسيادته وأمن واستقرار شعبه .. وأنها كانت أيضا مناسبة لتفويض شعبي جديد للمجلس الانتقالي وللقائد عيدروس الزبيدي ، بمواصلة المسيرة النضالية لاستعادة الدولة الجنوبية ، بوسائل ومفاهيم وأدوات وإجراءات عملية فاعلة ، ترتقي إلى مستوى التحديات والمخاطر الحالية والمستقبلية ، والحفاظ والدفاع المستميت عن الإنجازات المحققة وفي الطليعة منها القاعدة والحاضنة الاجتماعية للمشروع الجنوبي ، وتعزيز وحدة وفاعلية الأداة والخطاب والحامل السياسي لهذا المشروع ، وحماية وتحصين المؤسسة الدفاعية والأمنية الجنوبية ، ومواجهة كل مشاريع الالتفاف والوصاية، وصولاً إلى تثبيت حق شعب الجنوب في الاستقلال وبناء دولته على كامل ترابه الوطني.

النجاح الكبير لهذه الفعالية المليونية كان نتاج تفاعل ثلاثة عناصر وطنية متداخلة مع بعضها ، أولها الجيش وذكرى تأسيسه كمناسبة احتفائية ، ثانيها الانتقالي الداعي والراعي الرسمي لهذه الفعالية ، ثالثها الجماهير التي شكلت الحشود المليونية .. ما من شك أن وحدة وتكامل فعل هذه العناصر الثلاثة ، (الجيش كرمز للقدرة العسكرية ،والانتقالي كمرجعية سياسية ، والجماهير كمصدر للشرعية الشعبية) ، سيمنح المشروع الجنوبي مناعة وقوة أكبر للصمود أمام التحديات والتأمرات والتحول إلى مسار وطني أكثر ثباتا وتنظيما ويمتلك أدوات الصمود في تثبيت سرديته الوطنية والانتصار في مواجهة محاولات التشويش والتقويض واستنساخ البدائل من الخارج.

رسائل عسكرية وسياسية

مليونية الاحتفال بالذكرى 55 لتأسيس الجيش حملت العديد من الرسائل السياسية السلمية والمؤسسية الوطنية الجنوبية ، التي تتجاوز مثالب المشاريع والدعوات الخبيثة الرامية جر الانتقالي والقوات الجنوبية إلى الصدام أو مواجهة عسكرية مباشرة مع الحوثيين أو مع تحالف السعودية والشرعية .. هذه الرسائل الوطنية لا يمكن قراءتها ومعرفة أهميتها وأبعادها الداخلية والخارجية بشكل صحيح بمعزل عن مستجدات الواقع ، والمشهد العام للمعطيات والشواهد والأحداث والتطورات المعتملة على الصعيد الوطني بشكل عام والجنوب بشكل خاص ، حيث تتكشف يوما عن يوم مخاطر المساعي والأهداف الحقيقية للتحالف السعودي وسلطة الشرعية والإخوان في النيل من القضية الجنوبية ومحاولة إجهاض المشروع السياسي لاستعادة الدولة ، وتدمير القوات المسلحة الجنوبية ..

ومن هذا المنظور أيضا تستوجب القراءة الأكثر واقعية للابعاد والدلالات السياسية والوطنية العميقة للفعاليات الجماهيرية التي احتضنتها عدن والمكلا في الذكرى الخامسة والخمسين لتأسيس الجيش الجنوبي ، وشكلت لحظة سياسية فارقة ذات كثافة رمزية ودلالية عالية ، تجاوزت إطار الاحتفاء الرمزي وتحولت من كونها مناسبة احتفالية ، ومن مجرد صورة جماهيرية مليونية على شاشات الإعلام ، لتكون منصة سياسية جماهيرية لإعادة إنتاج المعاني المؤسسة للهوية السياسية الجنوبية، والى موقف سياسي واضح في إعادة تأكيد الثوابت الوطنية وترسيخ المعنى السيادي للقضية الجنوبية في لحظتها الراهنة ، والأهم من ذلك إعادة تثبيت مركزية الجيش بوصفه أحد أهم أعمدة المشروع الوطني الجنوبي... ومن أهم هذه الرسائل :-

الرسالة الأولى : رسالة اعتزاز بالذاكرة المؤسسية والعسكرية الجنوبية ، وبأن القوات المسلحة الجنوبية التي تخلقت في رحم الثورة السلمية والمقاومة الجنوبية وفي أتون ومراحل معارك التحرير ومكافحة الجماعات الإرهابية .. هذه القوة المعاصرة تشكل من حيث أهدافها ومهامها الوطنية ورسالتها التاريخية الامتداد العضوي والشرعي المعاصر لجيش اليمن الديمقراطية والحامل الحقيقي لجيناته الوراثية وهويته الوطنية وعقيدته القتالية،

الرسالة الثانية : رسالة إلى تحالف الشرعية والداخل ، جددت التأكيد بأن الجيش الجنوبي خط أحمر، لأنه منجز وطني وسيادي لا يقبل التفريط ، وأن قضية بناء المؤسسة العسكرية لا يمكن فصلها عن قضية ومشروع بناء الدولة الجنوبية ومؤسساتها المختلفة .. الفعالية جددت رفض ومقاومة الشعب الجنوبي لكل الممارسات والوسائل والأساليب السعودية ومشاريعها وخططها في تدمير وحل الجيش الجنوبي وتغيير عقيدته وهويته وواجباته الوطنية ، سوى كانت باستخدام المال السياسي في شراء الولاءات من داخل الصف القيادي ، أو من خلال احتكار سلاح المعاشات والأجور والدعم والامداد اللوجستي ، المشروط بإعادة التفكيك والهيكلة ضمن قوات الإخوان والقوات الموالية للسعودية ..

الرسالة الثالثة : رسالة إلى الأطراف الإقليمية والدولية أكدت فيها الجماهير أن قرار الجنوب بيد الجنوبيين وهم من يختاروا ويحددوا مصير ومستقبل وطنهم ، ولا شرعية

وبي .. قراءة في الدلالة السياسية للمليونية ومضامين البيان

ـوبي ليس مجرد موقف سياسي، بل هو خريطة عمل للمرحلة المقبلة

لأي مسارات تنتقص من حقهم السياسي أو تعيد إنتاج الوصاية وإن واقع ومستقبل القوات الجنوبية جزء حيوي في مستقبل الشعب الجنوبي ينبغي أن يناقش باعتبارها قضية سياسية وأمنية مرتبطة بمستقبل الجنوب، وليس مجرد أداة سياسية وعسكرية في حروب الغير ومشاريعها الخاصة ، ولا يمكن استخدام قضية المرتبات والمعاشات أداة للابتزاز السياسي والإرهاب الرسمي لفرض الهيمنة والوصاية والإدارة والقيادة السعودية المباشرة على الجيش الجنوبي ، وجعله ملف أمني قابل لإعادة التوظيف والاستخدام والترتيب من الخارج.

الرسالة الرابعة : التأكيد على أن المرحلة القادمة تعتبر مرحلة بناء وتثبيت، عبر مؤسسات قوية، وجبهة شعبية متماسكة، وخطاب سياسي موحد وعمل داخلي وخارجي متكامل وأكثر ديناميكية وفاعلية .. بعد سبعة أشهر من حرب السعودية وحليفها سلطة الشرعية والإخوان ضد الانتقالي ومشروع استعادة الدولة الجنوبية ، وضد حاضر ومستقبل الشعب الجنوبي ، جائت هذه المليونية وبيانها السياسي ، كعنوان بارز يحمل في مضامينه التوجهات النضالية المستقبلية في ضوء النتائج والخبرات العملية التي تراكمت خلال الأشهر السبعة المنصرمة ، وحتمت بالضرورة وضع القضية الجنوبية في مسارات مواكبة للمتغيرات ، وتعزز من اقتدارها على مجابهة ما تتعرض له من تحديات ومخاطر ، انطلاقا من إعادة ترتيب علاقتها وتفاعلاتها بالواقع والمجال السياسي الداخلي والخارجي المؤثر فيها ، والتأسيس لمرحلة جديدة من الواقعية والبرجماتية السياسية ، بالاستناد على اربع دعائم ومحاور وطنية رئيسية : أولها الجماهير الحامل والمحرك الاجتماعي للمشروع الجنوبي ومصدر شرعيته والضمانة الأكيدة لنجاحه .. وثانيها المرجعية السياسية والتشريعية التي تستوعب كل الطيف السياسي والاجتماعي المؤمن بمشروع استعادة الدولة الجنوبية .. الثالثة الحفاظ على هوية وعقيدة ووحدة مؤسسة الجيش والأمن الجنوبي وتعزيز كفاءتها واقتدارها البشري والمادي وبنيتها المؤسسية السليمة باعتبارها حاملا للسيادة والدفاع عن وحدتها الجغرافية والاجتماعية .. رابعها تبني خطاب وحوار سياسي تفاعلي مع الآخر ومع العالم والمؤسسات الدولية ، يتجاوز منطق الاستجابة الظرفية وردود الأفعال إلى منطق البناء السياسي طويل الأمد.

الرسالة الخامسة : ما تضمنه البيان السياسي الصادر عن هذه المليونية وما حملته من رسائل لا ينبغي النظر إليه بوصفه مجرد موقف عابر، بقدر ما كان التجسيد الحي لمرحلة جديدة من الوعي السياسي الجنوبي بحقيقة الحليف السعودي واطماعه التوسعية ومشاريعه التدميرية للجنوب .

فعالية الفاتح من سبتمبر دشنت مرحلة سياسية نضالية تتقاطع فيها الذاكرة التاريخية مع متطلبات الحاضر، وتلتقي فيها التضحيات العسكرية مع المشروع السياسي المؤسس على حق الشعب الجنوبي في تقرير مصيره وصون منجزاته الوطنية... مرحلة عنوانها الأبرز تثبيت الحق الجنوبي، وحماية المنجزات، وصياغة المستقبل وفق إرادة وطنية جنوبية خالصة .

إعادة تعريف الأولويات الوطنية الجنوبية:

شكّلت مليونية الذكرى الخامسة والخمسين لتأسيس الجيش الجنوبي لحظة سياسية تتجاوز الطابع الاحتفائي إلى مستوى إعادة تعريف الأولويات الوطنية الجنوبية .. وفي هذا السياق، جاء البيان الصادر عن المليونية ليربط بين مختلف مراحل النضال الوطني التحرري الجنوبي : الماضي المتجسد في الذاكرة الوطنية المتمثل في الجيش الجنوبي وتضحياته، وتحديات الحاضر السياسي الذي يفرض الدفاع عن المكتسبات، ومتطلبات المستقبل الذي يتجه نحو تثبيت مشروع الدولة الجنوبية المستقلة. وهذا الربط العضوي ينتقل بالخطاب والفعل السياسي من مجرد رد فعل اني على الأحداث إلى رؤية سياسية متكاملة من شأنها تحويل الزخم الشعبي إلى مسار مؤسسي طويل النفس وهنا تبرز القيمة الحقيقية لبيان فعالية إحياء الذكرى في الظروف الراهنة في تحويلها من مناسبة لاستحضار الماضي إلى منصة لصياغة رؤية للمستقبل.

لقد تضمن البيان في الكثير من فقراته تأكيدًا واضحًا على المكانة المركزية للقوات المسلحة الجنوبية بوصفها منجزًا وطنيًا وسياديًا لا يقبل المساومة أو التفريط. وهي صياغة لا تقتصر على الإشادة بالدور العسكري والتضحيات والانتصارات التي حققها ، بل تتجاوزه إلى تكريس الجيش الجنوبي باعتباره ركيزة من ركائز الهوية السياسية الجنوبية، وعنوانًا لصلابة المشروع الوطني القائم على الدفاع عن الأرض والإنسان والقرار. ومن ثم، فإن استدعاء هذه المؤسسة في سياق المناسبة لم يكن استدعاءً احتفاليًا فحسب، بل كان إعادة تموضع للجيش في قلب المعادلة الوطنية بوصفه الضامن الأمني والسيادي الأول.

لقد مثل جيش اليمن الديمقراطية وامتداده المعاصر القوات المسلحة الجنوبية محور ارتكاز هذا البيان الذي جدد التأكيد المتكرر على جملة من الحقائق التي تحدد العلاقة الجدلية بين

الجيش الجنوبي والتمثيل السياسي للقضية الجنوبية أبرزها :

1- الأهمية والدور التاريخي للقوات المسلحة الجنوبية المعاصرة التي أسسها القائد عيدروس بن قاسم الزبيدي وتخلقت في رحم الثورة الجنوبية منذ إرهاصاتها الاولى وتأسيس حركة حتم ومعسكرات التدريب المبكرة والحراك السلمي وصول إلى المقاومة وحرب التحرير .. هذه القوة تمثل امتداد طبيعي لتاريخ الجيش الجنوبي الذي تأسس قبل 55 عامًا ، ومنجزًا وطنيًا جنوبيًا سياديًا غير قابل للتفريط، وتمثل صمام أمان الجنوب في الحاضر والمستقبل وجاء في نص البيان :(تأكيد عهدنا في الحفاظ على قواتنا المسلحة الجنوبية كمنجز وطني جنوبي سيادي غير قابل للتفريط، والوفاء لدماء شهدائنا الأبرار، والولاء لوطننا الجنوب ولقيادتنا السياسية العلياء ممثلة بالرئيس القائد عيدروس قاسم الزبيدي رئيس المجلس –الانتقالي الجنوبي العربي، القائد الأعلى للقوات المسلحة الجنوبية)

هكذا وبكل وضوح يجدد الانتقالي موقفه ورؤيته السياسية عن مكانة ودور القوات المسلحة الجنوبية كعنصر وأداة رئيسة في معادلة الصراع وتوازناتها في مهمة تأسيس وبناء الدولة الجنوبية وليست أداة ملحقة أو تابعة



للسعودية اوما يسمى بالسلطة الشرعية.

2– البيان جدد التذكير بمأساة الخيانة وبحقيقة الجريمة غير الأخلاقية التي (تعرضت له قواتنا المسلحة الجنوبية من غدر في مطلع يناير الماضي، جراء العملية العسكرية الغادرة التي نفذتها المملكة العربية السعودية و أدواتها بحق قواتنا الباسلة،) .. وكشف للرأي العام في الداخل والخارج ما تتعرض له قواتنا المسلحة من حرب معادية مفتوحة ، دشنت السعودية مرحلتها الاولى في يناير المنصرم بتدمير المعدات والأسلحة وتقليص خارطة نفوذ وهيمنة الانتقالي على أراضيه ، وصولا إلى قطع وتجفيف كل مصادر وقنوات التمويل والدعم اللوجستي التي كانت توفرها الإمارات العربية المتحدة .. المرحلة الثانية من عملية التدمير كانت محاولات بأدوات واسلحة ناعمة (تشريعية وسياسية ومالية وإرهاب فكري و إعلامي دعائي) بدأت بعملية تفكيك التشكيلات الجنوبية ومطاردت بعض قياداتها ، وتدجين واحتواء البعض الآخر ، وتغيير المسميات والقيادات واعادت الانتشار والتموضع خارج العاصمة والمدن الرئيسة وصولا إلى مرحلة ما يسمى بعملية إعادة الهيكلة .

3– كشف البيان خطورة استخدام وتوظيف شعارات الهيكلة وإعادة التنظيم كمشروع سياسي وأداة عسكرية سعودية لتدمير القوات الجنوبية .. كان المجلس الانتقالي قد شرع منذ سنوات بعملية تحديث وتطوير وتأهيل للمؤسسة الدفاعية والأمنية الجنوبية وتعزيز كفاءتها واقتدارها المهني وتضمنت ايضا إعادة تنظيمها وهيكلتها من منظور مهني وسياسي في آن واحد ، بهدف الوصول إلى بناء مؤسسة عسكرية وطنية جنوبية منضبطة ومحترفة .. منذ مطلع العام 2026 م ظهر في الخطاب السياسي والعسكري الرسمي السعودي مفهوم جديد لإعادة هيكلة القوات المسلحة الجنوبية ، وحضي هذا المفهوم بترويج سياسي إعلامي دعائي واسع النطاق من قبل الشرعية والإخوان ،الأمر الذي مهد لتحويل هذا المفهوم ، وخلال فترة وجيزة الى قرار رئاسي اصدره رشاد العليمي اوكل بموجبه تنفيذ مهمة الهيكلة إلى قيادة التحالف السعودي التي أعدت خطة متكاملة لدمج واذابة التشكيلات العسكرية والأمنية الجنوبية ضمن التشكيلات المليشياتية التابعة للإخوان أو ما يسمى قوات الشرعية ، الخطة السعودية شملت كل القضايا شديدة السرية والحساسية المتعلقة بالقوات المسلحة الجنوبية ، وقد استغلت السعودية حاجة الأفراد إلى رواتبهم المنقطعة لعدة أشهر ، في بناء قاعدة بيانات متكاملة عن كل فرد وضابط ، لم تقتصر الإجراءات السعودية على الجوانب الإدارية فقط ، بل امتدت إلى مراكز القيادة والسيطرة وخارطة الانتشار، والتسليح، والتدريب، والعقيدة العسكرية، والولاء المؤسسي.

لم تعد القضية متعلقة بإجهاض مهمة ومشروع الانتقالي في تحديث وتطوير القوات المسلحة الجنوبية ، بل تتعلق بمكانة ومستقبل التشكيلات العسكرية الجنوبية وارتباطها بصراع سياسي أوسع يتمحور حول مستقبل البلد وشكل الدولة ومستقبل القضية الجنوبية برمتها .

4– منذ مطلع العام الجاري عمدت السعودية ممثلة بلجنتها الخاصة ، واذرعها السياسية والعسكرية في اليمن ممثلة بما يسمى السلطة الشرعية ، إلى محاولة إنهاء وجود القوات الجنوبية ، كرقم صعب وقوي في معادلة الصراع والنفوذ ، وتجريدها من هويتها وتغيير انتمائها وولائها واجباتها ورسالتها الوطنية .. المحاولات السعودية في إعادة الهيكلة تضمنت تغيير معايير بنائها ، واستبدال هويتها الجنوبي بهوية يمنية ، وعلى أساس الهوية اليمنية الجديدة تم تغيير عقيدتها القتالية ، واستبدال أولوياتها وواجباتها ووظائفها ، وتحويلها من مؤسسة وطنية تجسد قوة وسيادة وهيبة ومكانة الدولة والشعب الجنوبي ، إلى مليشيات ومرتزقة تستأجرها السعودية بثمن بخس لتدمير وطنها ، وإعادة استخدامها كواحدة من أدوات الصراع الداخلية المسخرة لخدمة الأجندة والمصالح والمشاريع السعودية داخل اليمن وعلى المستوى الإقليمي.

في هذا البيان لم يكتفي الانتقالي بتعرية الأساليب والمخططات السعودية ومشاعرها في تدمير القوات الجنوبية ، بل جدد التأكيد على رفضه وموقفه الواضح في التصدي لهذا النهج التدميري ،

وجاء في نص البيان : (نرفض المخططات التي تعمل عليها سلطات الوصاية السعودية والهادفة الى تدمير قواتنا المسلحة الجنوبية، وتفكيك وحداتها واستهداف إنجازاتها، والنيل من انتصاراتها ومكتسباتها التي تحققت بقوافل من الشهداء وشلالات من الدماء الزكية في مواجهة الإرهاب ، وضرب اوكاره وقطع شرايين امداداته على امتداد جغرافيا الجنوب.).

5– لم يقتصر البيان على البعد السياسي الداخلي، بل امتد إلى توصيف أوسع للتهديدات التي تواجه الجنوب، معتبرًا أن محاولات استهداف قواته ومؤسساته وهويته الوطنية ليست سوى امتداد لمشاريع تاريخية أعيد إنتاجها بأدوات جديدة. وهنا، يبرز البعد التاريخي في الخطاب بوصفه عنصرًا تأسيسيًا في بناء الوعي السياسي؛ فاستعادة الذاكرة لا تأتي من باب الحنين، بل من باب تفسير الحاضر عبر خبرة الماضي، وقراءة ما يجري اليوم باعتباره استمرارًا لصراع لم يُحسم بعد على السيادة والقرار.

رفض الوصاية السعودية على قرار الحرب والسلم :

بعد القصف الحوثي على مطار ومنشآت النفط السعودية في مدينة ابها أعلنت القيادة السعودية قرار الحرب ضد الحوثيين ..بعد هذا القرار تعالت أصوات الشرعية الداعية للحرب ودعوات حشد القوات لخوض معركة الحسم للقضاء على الانقلاب الحوثي واستعادة صنعاء

اعلن المجلس المجلس الانتقالي رفضه لأي قرار بالحرب أو السلم نابع عن إرادة خارجية ويجر الشعب اليمني والجنوبي إلى حرب يتم صناعتها وتوجيهها وفق حسابات ومصالح وأهداف سعودية محلية وإقليمية .. ووجد في هذه الحرب المفتعلة مصيدة جديدة لاستدراج القوات الجنوبية إلى معارك استنزاف جديدة، ..تطورات الأحداث فيما بعد أكدت صوابية الرؤية لدى المجلس الانتقالي فقد تم اتخاذ حدود الجنوب العربي مع الشمال ابتداءً من شبوة حتى الضالع كمحاور رئيسية للمعركة التي يدعو لها تحالف السعودية والشرعية والإخوان بهدف جعل هذه المناطق وسكانها مسرحًا لهذه المواجهة والقتل والدمار المتوقع عنها..الحوثي استشعر أيضًا خطر مثل هكذا مواجهة مباشرة مع القوات الجنوبية وجاءت تحركاته العملياتية العسكرية المبكرة من خلال الاستهداف المباشر لقوات الشرعية في مأرب وحدود حضرموت مع السعودية، وجبهة الساحل الغربي.

في مسعى لتعويض فشلها في الاستدراج المباشر للقوات الجنوبية ضمن نطاق مسرح انتشارها العملياتي على الحدود الجنوبية مع الحوثيين تسعى سلطات التحالف الثلاثي غير المقدس إلى استخدام وسائل جديدة لاستدراج القوات الجنوبية في معركة واسعة ومفتوحة مع الحوثيين وهو ما يتم اليوم من خلال المناورة الواسعة لبعض التشكيلات الجنوبية التابعة لقوات العمالقة ودرع الوطن ونقلها إلى خطوط المواجهة مع الحوثيين في بعض مديريات تعز (مقبنة والكدحة وحيس والمخا،) والدفع بها كرأس حربة هجومية لاستعادة المواقع التي خسرتها قوات الشرعية والإخوان خلال الأيام المنصرمة،الأمر الذي تسبب في سقوط المئات من الجنوبيين من الشهداء والجرحى والأسرى (لا يوجد حتى الآن إعلان رسمي عن عددهم).

البيان السياسي الصادر عن مليونية الذكرى الـ55 لتأسيس الجيش الجنوبي جدد التأكيد على مخاطر هذه الألاعيب السياسية وحذر من مغبة الاستمرار فيها .. فامتلاك القرار في المسائل الأمنية والعسكرية يعدّ، في الأدبيات السياسية، أحد أبرز مؤشرات السيادة الفعلية، لا الشكلية؛ ولذلك فإن التشديد على هذه القضية يعكس إدراكً الانتقالي بأن الصراع الدائر لا يتعلق فقط بالحدود أو الإدارة، بل بمصدر الشرعية ذاته ومن يمتلك حق تحديد اتجاهها . وهذا ما أكده البيان الذي جاء فيه :– (كما نؤكد بأن قرار الحرب والسلم يظل قرارًا سياديًا جنوبيًا خالصًا تحكمه المصلحة الوطنية الجنوبية العليا، وأن قواتنا المسلحة الجنوبية ستنهض بواجبها الوطني كاملاً في الدفاع عن الجنوب أرضًا وشعبًا وقرارًا،

وأن المليشيا الحوثية الإرهابية لا تزال تمثل تهديدًا مباشرًا للأمن الإقليمي ولحرية الملاحة الدولية، وأن مواجهة هذه المخاطر تستوجب مقاربة شاملة محلية وإقليمية ودولية.)

وهذه العبارة المقتضبة تحمل العديد من الدلالات السياسية أهمها:

1– رفض أي وصاية على القرار الجنوبي،لاسيما ما يتعلق بمشاركة القوات الجنوبية في أي حرب خارج سياق الدفاع عن الوطن والشعب الجنوبي والمهام والواجبات الوطنية لهذه القوات

2– أن تحرير المناطق الشمالية من السيطرة الحوثية هى مهمة أبناء هذه المناطق ،كما كان الحال عندما حرر الشعب الجنوبي جغرافيته دون أي مشاركة من الشماليين .

3– القضاء على الخطر والتهديد الحوثي المباشر للأمن الإقليمي ولحرية الملاحة الدولية في البحر الاحمر تستوجب مقاربة شاملة محلية وإقليمية ودولية.

4– الدلالة الأهم تتجسد في موقف الانتقالي الذي انتقل بالجبهة السياسية والخطاب السياسي من موقع الدفاع إلى موقع المبادرة، انطلاقا من إيمانه الراسخ بان الجهة التي تحتكر قرارها الوطني هي الجهة القادرة على



تحديد شروط الاستقرار أو المواجهة في الحاضر والمستقبل .

5- هذه العبارة، في سياقها السياسي، لا تُقرأ بوصفها مجرد شعار تعبوي، بل باعتبارها إعلانًا عن رفض أي مرجعيات خارجية في إدارة الشأن السيادي الجنوبي.

6- هذا الموقف الواضح يمثل من الناحية السياسية أحد أهم مرتكزات الخطاب السياسي الجنوبي في المرحلة الحالية، ويوكد حرص الانتقالي على تحرير ونقل القضية الجنوبية من مساحة التبعية أو الوصاية التي يراد فرضها من قبل السعودية ، إلى فضاء السيادة الكاملة، وتؤكد أن الجنوب لا ينظر إلى قضاياه الأمنية والعسكرية باعتبارها ملفات إجرائية ، بل بوصفها شؤونًا سيادية لا يجوز أن تُدار من خارج الإرادة الوطنية.



تفريخ المكونات محاولة جديدة لتصفية قضية شعب الجنوب:

كان وسيظل الهدف الرئيس والنهائي من الحرب السعودية ضد الجنوب ، يتمثل في تصفية قضية شعب الجنوب ، من خلال الاستهداف المباشر للحامل السياسي للقضية ومرتكزات قوتها السياسية والجماهيرية ممثلة في المجلس الانتقالي وقيادته ومؤسساته العسكرية والسياسية ، وإعادة تفريخ وصناعة بدائل هلامية فاقدة للشرعية كجزءاً من مشروع سياسي يهدف إلى إعادة إنتاج الأحزاب اليمنية وتثبيت الوصاية السعودية على الجنوب وصولا إلى إعادة استعماره .

البيان تضمن موقفًا شديد الوضوح تجاه كل محاولات السعودية واستهدافها المباشر للمجلس الانتقالي الجنوبي بوصفه الحامل السياسي لقضية شعب الجنوب ، وإعادة الهندسة القسرية للمشهد السياسي الجنوبي عبر تفريخ كيانات بديلة أو هياكل سياسية موازية لا تمتلك الشرعية الشعبية أو التاريخية .. حول هذه القضية جاء في البيان :- (نشدد على أن محاولات تصفية قضية شعب الجنوب وحاملها السياسي – المجلس الانتقالي الجنوبي العربي– من خلال تفريخ مكونات هلامية، وانشاء مجالس فاقدة للشرعية، لن تمر على شعبنا وسنواجهها بكل الطرق والوسائل الرادعة، وفي مقدمتها ما يسمى بـ(المجالس التنسيقية) التي تمثل في حقيقتها مفرزات مشبوهة و محاولات لإعادة شرعنة الأحزاب اليمنية وشرعنة سلطة الوصاية السعودية على الجنوب واختطاف قراره السياسي، وهو ما سنقاومه سياسيا وشعبيا بكل حزم،) .. من خلال القراءة التحليلية لهذا النص تبرز بعض من أهميته وأبعاده السياسية الوطنية في التالي :

1- يعبر هذا الموقف عن إدراكًا عميقًا من قبل الانتقالي والشعب الجنوبي لطبيعة الصراع، إذ لم يعد الخلاف يدور فقط حول الشعارات، أو المشاريع أو الخيارات والبدائل المتاحة ، بل حول من هو المفوض شعبيا الذي يمتلك الحق في التعبير عن إرادة وخيارات الجماهير وحقها في تقرير مصيرها ومستقبلها ، ومن يمتلك حق تمثيل الجنوب في الداخل والخارج وتحديد مساره السياسي.

2- التأكيد على التصدي لكل محاولات إضعاف القرار الجنوبي وخلق بدائل ودكاكين سياسية مصطنعة ، وحتمية مواجهتها سياسيا وشعبيا وإعلاميا .. ولذلك، جاء الرفض الجنوبي لهذه المسارات في سياق الدفاع عن وحدة القرار، ومنع تفكيك الحاضنة السياسية والشعبية التي تشكلت عبر التضحيات والمواجهات الطويلة.

3- مواجهة كل هذه التحديات والمشاريع التفكيكية ، على ثلاثه مستويات من العمل الوطني المنظم . المستوى الأول هو التحصين الشعبي عبر استمرار الحشد والتعبئة في المدن والمحافظات الجنوبية. المستوى الثاني هو التحصين المؤسسي عبر ضبط العلاقة بين القيادة والقاعدة وعدم السماح بتعدد مراكز القرار. أما المستوى الثالث هو التحصين الإعلامي والمناعة السياسية من خلال بناء خطاب يشرح للرأي العام ماهية هذه المحاولات ويكشف أدواتها وأهدافها

4- لم يقتصر البيان على البعد السياسي الداخلي، بل امتد إلى توصيف أوسع للتهديدات التي تواجه الجنوب، والتي كان آخرها المحاولات السعودية تفريخ ما يسمى بـ(المجالس التنسيقية) التي تمثل في حقيقتها مفرزات مشبوهة و محاولات لإعادة شرعنة الأحزاب اليمنية وشرعنة سلطة الوصاية السعودية .. موقف الانتقالي من هذه المجالس الجديدة يمثل ذروة صراعه السياسي مع المشاريع السياسية السعودية التي تحاول اختزال شرعية تمثيل القضية الجنوبية في مجالس هلامية تصنعها لخدمة أجندتها السياسية ، رفض الانتقالي للمجالس أو المكونات الهلامية المصنوعة سعوديا يعبر عن موقف واضح وقوي في حماية احتكار الجماهير لحقها في التمثيل السياسي للقضية الجنوبية في مواجهة محاولات التفكيك أو التشظي... الشرعية السياسية في التمثيل لا يصنعها المال السياسي ، بقدر ما تصنعه إرادة الجماهير والتوافق الشعبي، والقدرة على التعبئة والحشد، والاتصال التاريخي بالقضية.

5- في مواجهة هذه المشاريع وإفشالها أظهر الانتقالي حرصا على ربط الموقف السياسي بالبعد الشعبي، من خلال دعوة جماهير الجنوب إلى التمسك بمواقفها الثابتة، والتصدي لمحاولات الاستفزاز والاختراق، والاصطفاف خلف المشروع الوطني الجنوبي. وهذه التوجهات التي تحمل في ظاهرها مهام لتعبئة وحشد الجماهير إلا أن أبعادها السياسية موجهة لتعزيز إسهام ودور الجماهير في عملية صناعة القرار، وتحويل الحشود الشعبية من مجرد فعل رمزي إلى عنصر ضغط سياسي ورافعة وطنية مستمرة.

الخلاصة :

لقد حرصت قيادة المجلس الانتقالي الجنوبي العربي أن تجعل من الذكرى ال55 لتأسيس الجيش الجنوبي حدثا استثنائيا بوظائف وطنية متعددة أبرزها :

اولا : أن تجعل منه محطة فارقة في مسيرته النضالية ، وواجباته العملية في التصدي لمشاريع التحالف السعودي والشرعية والإخوان ومقاومة ما ترتب عنها من تحديات ومخاطر وأبرزها حماية البنية التنظيمية المستقلة للقوات المسلحة الجنوبية وولائها وهويتها وعقيدتها القتالية والوطنية ، وتوفير الغطاء السياسي والإعلامي لها، ومنع أي محاولات تستهدف إضعافها أو تفكيكها أو إعادة صياغة دورها خارج المرجعية والشرعية الجماهيرية الجنوبية .

ثانيا : جعل الانتقالي من هذه المناسبة منصة سياسية اعلامية تكشف ابعاد الاستهداف المعاصر للقضية الجنوبية بوصفه امتدادًا تاريخيًا لمحاولات إعادة إنتاج أنماط من والوصاية والسيطرة الاستعمارية بوجهيها الداخلي والخارجي .

ثالثا : إحياء هذه المناسبة بفعاليات مليونية لا يقتصر على مهمة استدعاء الذاكرة السياسية ، لكنه يهدف أيضا تقديم خطاب سياسي وفعل جماهيري يربط القضية الجنوبية بكل أبعادها التاريخية ،الماضي والحاضر والمستقبل ، ويجعل من أحداث ووقائع التاريخ السياسي والعسكري الجنوبي مادة وتجربة جمعية لفهم وتفسير الواقع الراهن .

رابعا: توظيف اللحظة التاريخية المصيرية والحاسمة المعاشة ، لتنظيم فعاليات مليونية ، وما تضمنه البيان الصادر عنها من توجهات وواجبات نضالية مرحلية ، ورسائل سياسية إلى الداخل والخارج بشكل عام ، والى أعداء القضية الجنوبية بشكل خاص ، كل هذا يؤكد صوابية وقوة رهان المجلس الانتقالي على دور وأهمية قاعدته الاجتماعية الواسعة التي تمثل البيئة السياسية وموضع الصراع والتنافس بين أنصار القضية الجنوبية ومشروع استعادة الدولة من جهة ، وأعداء القضية وأصحاب المشاريع القديمة من جهة أخرى .

الجماهير بالنسبة للانتقالي ليست مجرد بيئة سياسية تنافسية ، بل يعتبرها العنصر والقوة الحاسمة في ترسيخ الفعل السياسي ، ويراهن عليها باعتبارها الثقل الأكبر في موازين القوى ومعادلات الصراع ، وفعلها يتجاوز الوظيفة الرمزية في الحشود المليونية ، لتصبح أقوى مصادر الضغط والشرعية السياسية ، والأهم من ذلك تعتبر الجماهير الجنوبية مخزون لا ينضب للطاقة السياسية والعسكرية المنظمة الضامنة ديمومة وانتصار الثورة الجنوبية .. وهذا ما أكدته مضامين البيان وما حملته من أبعاد تحريضية تعبوية تحذر سلطات الوصاية السعودية وادواتها من التمادي الأرعن في استهداف شعبنا وقضيته وهويته الوطنية ورموزه ، وتدعو الجماهير إلى تعزيز وحدتها وتماسكها والتصدي للمحاولات الخبيثة المستفزة المسترخصة لدماء شهدائنا الأبرار وجرحانا الميامين. ..

الحشود المليونية في ذكراه الـ55، مثلت أحد أرقى اشكال الوفاء والعرفان والتبجيل لجيش اليمن الديمقراطية وتضحياته وإسهامات منتسبيه في الثورة والمقاومة ومعارك التحرير ، وفي بناء القوات الجنوبية المعاصرة..

تخليد الانجازات لا يكون بإعادة إنتاج ماضي هذا الجيش كما هو، وإنما بحفظ خبرته، واستخلاص دروسه، وتحويل إرثه المؤسسي إلى مخزون معرفي يسهم في بناء مستقبل أكثر استقرارًا وأمنًا وعدالة ، والأهم من ذلك الحفاظ على ما تبقى من كفاءات بشرية مؤهلة وقادرة على العطاء وأعادة استثمارها في بناء مؤسسة عسكرية حديثة أكثر احترافًا وقدرة على خدمة المجتمع والدولة..

تحقيق مهمة البناء العسكري على أرض الواقع ، يحتم بالضرورة على المجلس الانتقالي ومؤسساته وقيادته السياسية والعسكرية جملة من الواجبات، والمهام المباشرة في تطوير منظومة التدريب، والجاهزية القتالية، والضبط المؤسسي، وربط العمل العسكري برؤية سياسية واضحة تمنع الانزلاق إلى الارتجال أو التشتت الذي يراد له اليوم أن يكون تحت شعار الحرب ضد الحوثيين .

عمـرو البيض في جنيـف.. قضية الجنوب وحقوق شعبه أمام مجلس حقوق الإنسان



درع الجنوب – جنيف

في تحرك سياسي ودبلوماسي يعكس تصاعد الحضور الدولي لقضية الجنوب، يقود عضو هيئة رئاسة المجلس الانتقالي الجنوبي، الممثل الخاص للرئيس عيدروس الزُبيدي للشؤون الخارجية، عمرو البيض، وفد المجلس في مدينة جنيف، بالتزامن مع قرب انعقاد الدورة الثالثة والستين لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.

ويأتي التحرك في إطار مساعٍ دبلوماسية جنوبية لتسليط الضوء على تطورات الأوضـاع السياسية والحقوقية والإنسانية في الجنوب، ووضع ما يصفه المجلس بالانتهاكات والتجاوزات أمام المؤسسات الدولية والشركاء الدوليين، بما يعزز حضور القضية الجنوبية في المحافل الدولية.

وأجرى وفد المجلس الانتقالي خلال وجوده في جنيف سلسلة من اللقاءات والمباحثات مع عدد من الشركاء الدوليين وممثلين عن جهات ومنظمات إنسانية وحقوقية، تناولت جملة من الملفات المرتبطة بالوضع في الجنوب، وفي مقدمتها أوضاع حقوق الإنسان، والانتهاكات التي تطال المدنيين، والقيود المفروضة على الحيز المدني، إضافة إلى الاعتداءات والمضايقات التي يتعرض لها صحفيون ونقابيون، والاحتجاز التعسفي لقيادات نقابية نسائية.

وخلال هذه اللقاءات، شدد عمرو البيض على ضرورة التعامل مع ملف حقوق الإنسان في الجنوب باعتباره قضية تستوجب المتابعة الدولية الجادة، مطالبا بإنشاء آلية مستقلة ومحايدة للتحقيق في الانتهاكات المبلغ عنها، وبما يضمن الوصول إلى الحقائق ومساءلة المسؤولين عنها وفق المعايير الدولية.

وانتقد البيض ما وصفه بتجاهل المجتمع الدولي لبعض التطورات الحقوقية في الجنوب العربي، رغم ما يشير إليه المجلس من تقارير صادرة عن منظمات دولية ومحلية بشأن أوضاع حقوق الإنسان، مؤكدًا أن استمرار غياب آليات فعالة للتحقيق والمساءلة من شأنه أن يفاقم حالة الإفلات من العقاب ويزيد من تعقيد المشهد.

ودعا وفد المجلس الانتقالي الجنوبي العربي الأمم المتحدة والشركاء الدوليين إلى التعامل مع التطورات الميدانية والسياسية في الجنوب بصورة أكثر شمولًا، وعدم فصل الملف الحقوقي عن السياق السياسي العام، مؤكدا استعداد المجلس للتعاون مع أي جهود أو تحقيقات مستقلة تتعلق بالانتهاكات، وتمسكه بمبدأي العدالة والمساءلة.

الأمن والملاحة.. تحذيرات جنوبية

ولم تغب التطورات الأمنية عن أجندة الوفد الجنوبي في جنيف، إذ حذر من تداعيات استمرار تدهور الأوضاع الأمنية في الجنوب العربي ، في ظل تصاعد التهديدات المرتبطة بالحوثيين والجماعات المتطرفة، وما يرافق ذلك من مخاطر متزايدة على أمن المنطقة وحرية الملاحة الدولية في البحر الأحمر.

وأكد الوفد أن معالجة هذه التحديات لا يمكن أن تتم بمعزل عن الواقع الجنوبي، مشددًا على أهمية دعم الاستقرار ومواجهة مصادر التهديد، بما يحفظ أمن الجنوب والمنطقة ويصون خطوط الملاحة الدولية.

قضية الجنوب العربي في صدارة التحرك الدبلوماسي

وعلى المستوى السياسي، حملت تحركات وفد المجلس الانتقالي في جنيف رسالة واضحة إلى المجتمع الدولي، تمثلت في الدعوة إلى إعادة النظر في طريقة مقاربة الأزمة اليمنية، بما يأخذ القضية الجنوبية وحقوق شعب الجنوب وتطلعاته السياسية بعين الاعتبار.

وجدد المجلس الانتقالي خلال لقاءاته تمسكه بحق شعب الجنوب في تقرير مستقبله، معتبرًا أن أي مقاربة سياسية شاملة للأزمة ينبغي أن تستوعب حقيقة القضية الجنوبية وأبعادها السياسية، وألا تتجاوز تطلعات الجنوبيين أو تؤجلها إلى أجل غير مسمى.

ويؤكد التحرك الذي يقوده عمرو البيض في جنيف أن الحضور السياسي والدبلوماسي الجنوبي لم يعد محصورًا في الإطار الإقليمي، بل يتجه بصورة متزايدة نحو المنابر الدولية، لإيصال صوت الجنوب وطرح ملفاته السياسية والحقوقية مباشرة أمام المؤسسات الدولية وصناع القرار.

ومن جنيف، يؤكد البيض استمرار التحركات السياسية والدبلوماسية للمجلس الانتقالي للدفاع عن قضية الجنوب وحقوق شعبه، والعمل على تعزيز حضورها في المحافل الدولية، بالتوازي مع التأكيد على أهمية العدالة والمساءلة وحماية الحقوق والحريات.

وبينما تتجه أنظار المجتمع الدولي إلى الاستحقاقات المرتبطة بمجلس حقوق الإنسان، يسعى المجلس الانتقالي الجنوبي العربي إلى جعل قضية الجنوب حاضرا فاعلا في النقاش الدولي، انطلاقا من أن أي تسوية سياسية مستدامة في المنطقة لا يمكن أن تتجاهل القضية الجنوبية أو تتجاوز حق شعب الجنوب العربي في تقرير مصيره.

شكري باعلي: الجنوب لن يكون وقوداً لحربٍ تقصي قضيته من التسوية

درع الجنوب – عدن

أكد الأستاذ شكري باعلي، القائم بأعمال رئيس الهيئة السياسية للمجلس الانتقالي الجنوبي العربي، أن المجلس الانتقالي يتعامل مع التطورات العسكرية الدائرة في اليمن من منطلق استقلالية قراره السياسي والعسكري، وتمثيله لإرادة شعب الجنوب ومشروعه الوطني، رافضًا اختزال المشهد في ثنائية «الشرعية والانقلاب».

وأوضح باعلي،، أن المطالبات بانخراط المجلس الانتقالي في التصعيد العسكري الدائر بين ما وصفها بـ«أدوات الوصاية والحوثيين» تتجاهل حقيقة أن المجلس يمثل طرفًا ثالثًا مستقلًا، مؤكدًا أن القوات الجنوبية سبق أن خاضت مواجهات واسعة ضد الحوثيين، ولا تزال جبهات عدة تشهد مواجهات مفتوحة دفاعًا عن الأرض والأمن الجنوبي.

وشدد على أن الجنوب لا يحتاج إلى إثبات مواقفه أو ولائه لأي طرف، معتبرًا أن التجارب السابقة مع مختلف القوى السياسية الشمالية تفرض وضع أمن الجنوب ومصالحه وقضيته الوطنية في صدارة أي قرار سياسي أو عسكري.

وانتقد باعلي ما وصفه بـ«الانتهازية السياسية»، المتمثلة في استدعاء القوات الجنوبية عند الحاجة إليها في ساحات القتال، ثم تهميش الجنوب وقضيته عند الانتقال إلى طاولة التسويات السياسية، محذرًا من تكرار سيناريوهات استنزاف القوات الجنوبية مقابل حصول أطراف أخرى على مكاسب سياسية في مراحل التفاوض.

وأكد أن جوهر الموقف الجنوبي لا يتمثل في مجرد القبول بالمواجهة العسكرية أو رفضها، وإنما في تحديد الاستراتيجية السياسية للحرب والسلام، والأهداف السياسية للحرب، وضمان موقع قضية الجنوب في أي تسوية سياسية مقبلة.

وأشار إلى أن الجنوب معني بصورة مباشرة بمواجهة خطر الحوثيين، وبأمن حدوده، فضلًا عن أمن باب المندب والملاحة الإقليمية، لكنه في الوقت ذاته يرفض، بحسب تعبيره، أن تتحول قواته وأبناؤه إلى «وقود لحرب مفتوحة» لا تستند إلى استراتيجية سياسية واضحة، ولا تحدد الأهداف والضمانات وموقع قضية شعب الجنوب في مرحلة ما بعد الحرب.

ويعكس موقف باعلي، وفق ما ورد في منشوره، توجهًا سياسيًا يربط المشاركة العسكرية الجنوبية بالمسار السياسي ونتائج التسوية النهائية، بما يضمن عدم تكرار معادلة القتال جنوبًا مقابل استبعاد الجنوب سياسيًا عند توزيع مكاسب الحرب والسلام



بين خصمين



د. احمد عبداللاه

في صنعاء "سلالة"، هكذا يقال، وفي قلب الشرعية "جماعة الاخوان".

المفارقة أن السلالة لا تتعب نفسها كثيراً في شرح مشروعها، أما جماعة الاخوان فتملك قاموساً سياسياً بالغ الثراء؛ الدين، والوطن، والدولة المدنية، والجمهورية، والديمقراطية، والمؤسسات. تستطيع أن تدخل من أي باب، لأن لديها مفتاحاً لغوياً لكل الأبواب. ترى في السياسة فنون التقية و تغيير شكل المواقف والمسميات.

ولأن المصلحة لا تنحصر في مكان واحد، توزعت أثقال الجماعة بعناية، رجال دين للسماء، وتكنوقراط وسياسيون للدولة، ومثقفون للمعنى، وإعلاميون وخلايا للفضاء العام، ورجال أعمال للسوق، ومقاتلون للجبهات، وتنظيم دولي ودول داعمة حين تضيق الجغرافيا بالداخل. إنهم مؤسسة سياسية تستطيع أن تكون كل شيء في اللحظة نفسها، فالتنوع والتناقض والباطن والظاهر ... أحد أهم رافعاتهم الحركية.

أما من يتحالف معهم، فله وظيفة فلسفية دقيقة، أن يكون قوياً بما يكفي ليقاتل معهم أو نيابة عنهم، وضعيفاً بما يكفي كي لا يقرر. ولهذا يصبح الجنوبي (مثلاً) حليفاً مثالياً حين يحمل البندقية، ومشكلة سياسية حين يحمل مشروعاً.

والأكثر طرافة أن الجبهات الإعلامية تستطيع أن تتوزع مع الشيء وضده في الوقت نفسه. ففي هذه المدرسة لا يبدو التناقض فضيحة سياسية وإنما شكلاً متقدماً من إدارة الأصول، موقف هنا ونقيضه هناك، حتى إذا تغير اتجاه الريح كان للجماعة دائماً شراع مرفوع في الاتجاه الصحيح.

ثم تأتي المفارقة الكبرى؛ الانسحابات التاريخية لم تمنع الجماعة من جمع المكاسب الكبيرة، فهناك بورصة بقواعد غريبة ترتفع فيها أسهم من يتراجع وتنخفض أسهم من يتقدم في الجبهات!

وهنا تنتهي السخرية وتبدأ المأساة، فالحرب لا تكافئ بالضرورة من ينتصر في الميدان وإنما من يمتلك القدرة على تحويل نتائج الميدان إلى نفوذ سياسي. ولهذا قد يعود المقاتل محملاً بالنصر، ثم يكتشف أن جهة أخرى تساوم وتقايض بما دفع هو ثمنه.

ذلك ليس دليلاً بالضرورة على عبقرية استثنائية أو دهاء خارق، بقدر ما يعكس قوة تنظيمية ممتدة، وشبكات إقليمية ودولية، ودولاً تمنح الجماعة هوامش واسعة لإعادة إنتاج حضورها. فالدهاء وحده قد ينقذ صاحبه مرة، أما البقاء المتكرر بعد كل خسارة، فغالباً ما يحتاج إلى ما هو أكبر من ذلك.

قراءة تحليلية في مضمون مقال الدكتور أحمد الشاعر باسردة حضرموت.. تنعي مستقبلها

المجلس الأعلى للتنسيق في حضرموت.. بين حق الخصوصية ووحدة الجغرافيا الجنوبية



د.حمود شائف

أثار الدكتور أحمد الشاعر باسردة، في مقاله «حضرموت.. تنعي مستقبلها»، الذي نشرته صحيفة "الأيام" في عددها الصادر يوم الاثنين 31 أغسطس 2026، جملة من القضايا المهمة التي تستحق النقاش بعيدًا عن الاصطفافات الآنية وحسابات المكونات السياسية. ولعل أهم ما طرحه هو الانتقال من سؤال: من أنشأ «المجلس الأعلى للتنسيق في حضرموت» ومن يقف خلفه؟ إلى سؤال أكثر جوهرية يتعلق بشرعية التمثيل، وإرادة المجتمع الحضرمي، ومكان حضرموت في أي مشروع سياسي قادم.

وأنا هنا أتفق جملة وتفصيلًا مع الكاتب في أن حضرموت ليست محافظة عابرة، وأن ثقلها الجغرافي والاقتصادي والسياسي والتاريخي يجعل منها ركناً أساسياً في مستقبل الجنوب، إلا أن السؤال الموازي هو: كيف نحمي حق حضرموت في اختيار مستقبلها وصون خصوصيتها وحقوقها وثرواتها، من دون أن تتحول هذه الحقوق المشروعة إلى مدخل لعزلها أو سلخها عن جغرافيتها وترابها الجنوبي؟

*حضرموت وشرعية التمثيل

أصاب الدكتور باسردة القول بأن حضرموت أكبر من أن يحتكر تمثيلها مجلس أو مؤتمر أو مجموعة أشخاص. فحضرموت، بساحلها ووديانها وصحرائها، وبتنوعها الاجتماعي والقبلي والمدني والثقافي والسياسي، لا يمكن اختصار إرادتها في مكوّن واحد، أيًا كانت الأسماء التي تقوده أو الجهات التي تقف خلفه.

كما أن الشرعية السياسية لا تصنعها البيانات والمؤتمرات، ولا يمنحها الدعم الخارجي، وإنما تتشكل من إرادة المجتمع ومن قدرة أي مشروع سياسي على التعبير عن مصالح الناس وتلبية متطلباتهم وتطلعاتهم المشروعة.

ومن ناحية أخرى، فإن حق أبناء حضرموت في التعبير عن تطلعاتهم وتنظيم أنفسهم والمطالبة بحقوقهم أمر لا خلاف عليه. ومن حقهم أن تكون لهم الكلمة الأساسية في إدارة شؤونهم ومواردهم، وأن يرفضوا إعادة إنتاج المركزية التي همشت حقوقهم واستحوذت على القرار والثروة.

وبالتالي، فإن أي مشروع جنوبي لا يعترف بخصوصية حضرموت وثقلها، ولا يمنح أبناءها شراكة حقيقية وضمانات دستورية واضحة، سيظل مشروعًا ناقصًا. ومع ذلك، يبقى هناك فارق جوهري بين تعزيز مكانة ودور حضرموت في إطار المشروع الجنوبي وداخله، وبين تحويل خصوصيتها إلى مشروع يكرّس ويعمّق عزلها عنه.

فالخصوصية والإدارة الواسعة والشراكة في القرار والثروة حقوق مشروعة؛ أما إعادة تعريف موقع حضرموت السياسي والجغرافي خارج محيطها الجنوبي، فهي مسألة تضع أكثر من علامة استفهام ،ومثيره للشكوك .

* حقوق حضرموت ومخاطر عزلها عن الجنوب

ينبغي الإشارة هنا إلى ما حذّر منه الدكتور باسردة ضمناً من خطر تحويل حضرموت إلى «ساحة لتجارب الآخرين أو ورقة في صراعات النفوذ»، وهي مسألة تستحق التوقف أمامها بجدية. فالخطر لا يكمن في تعدد الآراء والمكونات الحضرمية، وهو أمر طبيعي ومشروع، وإنما في احتمال توظيف المطالب الحقوقية المشروعة بوصفها مداخل لمشاريع تتجاوز هذه الحقوق إلى إعادة تشكيل الخريطة السياسية والجيوسياسية للجنوب.

وفي هذا السياق، لا ينبغي أن يقتصر السؤال عند ظهور أي مكوّن سياسي جديد على: من يقوده ومن يدعمه؟ بل ينبغي أن يمتد إلى ما هو أبعد من ذلك: إلى أين يريد أن يأخذ حضرموت؟ وما الموقع الذي يتصوره لها في الخريطة السياسية للمستقبل؟

وتزداد أهمية هذا السؤال برغم كل ذلك حين يقدّم المجلس نفسه طرفًا حضرميًا مستقلًا في أي حوار أو تسوية سياسية قادمة. فالمشكلة ليست في استقلالية الصوت الحضرمي، ولا في حق أبناء حضرموت في الدفاع عن مصالحهم وحقوقهم، وإنما في أن تتحول هذه الصيغة إلى مدخل لإعادة تعريف القضية الجنوبية بوصفها توليفه لمكونات مناطقية وجهوية منفصلة، بدلًا من كونها قضية سياسية جامعة؛ الأمر الذي قد يقود إلى التعامل مع حضرموت كورقة تفاوضية منفصلة عن إطارها الجنوبي، بما يضعف وحدة القضية الجنوبية وموقعها التفاوضي في أي تسوية تفاوضية قادمة.

ويبرز هنا سؤال جوهري: هل المقصود حضرموت قوية بحقوقها وقرارها، وشريكة في بناء دولة جنوبية عادلة، أم حضرموت معزولة عن محيطها، وأكثر عرضة لتنافس المصالح ومشاريع النفوذ والاستقطاب؟

فالهوية الحضرمية، بخصوصيتها التاريخية والثقافية والاجتماعية، ليست نقيضًا للانتماء الجنوبي. وليس مطلوبًا من الحضرمي أن يتخلى عن حضرميته لكي يكون جنوبيًا، كما لا ينبغي أن تتحول هذه الخصوصية إلى ذريعة لفصله عن امتداده الجغرافي والتاريخي. فالدول الحديثة لا تُبنى بمحو الهويات المحلية، وإنما ببناء هوية سياسية جامعة تستوعبها وتحميها وتحترم خصوصياتها.

ومن هذا المنطلق، فإن عزل حضرموت عن هويتها ومحيطها الجنوبي لن يجعلها بالضرورة أكثر قوة، بل قد يفتح أبواباً جديدة للاستقطاب والتدخل وصراع المصالح. ولذلك، فإن حماية حقوق حضرموت لا تكون باقتطاعها من محيطها، وإنما بإعادة صياغة علاقتها بالدولة الجنوبية القادمة على أسس الشراكة والندية والعدالة.

* حضرموت شريك في بناء الدولة

وينبغي الإشارة هنا إلى أن مشروع استعادة الدولة الجنوبية لا يعني، كما يحاول البعض تصويره، استعادة نموذج الدولة المركزية السابقة وأخطائها، وإنما تأسيس دولة جديدة بعقد سياسي جديد؛ دولة اتحادية أو فيدرالية عادلة تحفظ وحدة الأرض والسيادة، وتمنح حضرموت وغيرها صلاحيات واسعة في إدارة شؤونها ومواردها، وتضع قواعد دستورية واضحة لتوزيع السلطة والثروة بما يلبي تطلعات حضرموت وأبنائها.

ومن المهم التأكيد هنا أن حضرموت لا ينبغي أن تُدعى إلى مشروع مكتمل سلفاً لكي تلتحق به، وإنما يجب أن تكون شريكاً أصيلاً في صياغته وتحديد مستقبله وشكل الدولة وصلاحيات أقاليمها وتوزيع مواردها ومؤسساتها السيادية.

وهذا يتطلب حوارًا حضرميًا . جنوبيًا عقلانيًا واسعًا، لا يقوم على الوصاية أو احتكار التمثيل، ويجيب بوضوح عن قضايا إدارة الثروات، وتوزيع الإيرادات، والتمثيل السياسي، والسلطات المحلية، والضمانات الدستورية.

وهنا اتفق مع ما ذهب إليه الدكتور باسردة من استخلاص ،"أن المشاريع السياسية لا تعيش بالدعاية والبيانات والدعم الخارجي، وإنما بإرادة الناس وشرعيتها الاجتماعية. كما أن وحدة الأوطان أيضًا لا تحميها الشعارات، وإنما العدالة التي تجعل أبناءها متمسكين بها.

فإذا أردنا حضرموت في قلب الجنوب، فعلينا أن نبني جنوبًا يستحق أن تتمسك به حضرموت؛ جنوب يعترف بخصوصيتها، ويصون حقوقها وثرواتها، ويجعل أبناءها شركاء في القرار والسيادة وصناعة المستقبل.

فحضرموت التي نريدها ليست التابعة لأي مركز جديد أو جهة بعينها، ولا تلك المعزولة عن ترابها الجنوبي؛ بل حضرموت القوية بحقوقها، الحرة بإرادتها، والشريكة في بناء دولة جنوبية اتحادية عادلة وضامنه لحقوق كل الجنوبيين.

وتلك، في تقديري، هي المعادلة التي تحمي حضرموت وتحمي الجنوب معًا: حقوق بلا عزل، وخصوصية بلا سلخ عن الجغرافيا، ووحدة تقوم على الشراكة والعدالة، لا على الإلحاق والوصاية

درع الجنوب
Dera Al Janoob
لسان حال القوات المسلحة الجنوبية
الخميس 10 سبتمبر 2026م العدد 142

من قاعات التخرج إلى خطوط النار.. الشهيد محمد عارف الكيلة يكتب بدمه حكاية البطولة الجنوبية



درع الجنوب

في زمن تتزاحم فيه الشعارات، وتكثر فيه الكلمات عن البطولة والتضحية، هناك رجال لا يحتاجون إلى خطب طويلة لإثبات شجاعتهم؛ يكفي أن تُفتح صفحات سيرتهم، فتتحدث مواقفهم بلغة الفعل والتضحية، وتبقى أسماؤهم شاهدة على مرحلة اختلطت فيها أحلام الشباب بواجب الدفاع، وتحولت فيها ساحات القتال إلى ميادين تُختبر فيها حقيقة الرجال.

ومن بين هذه الصفحات المضيئة، تبرز سيرة الشهيد الشاب محمد عارف الكيلة، الضابط الذي لم يمضِ على تخرجه من كلية زايد الثاني العسكرية في دولة الإمارات العربية المتحدة سوى شهر واحد، قبل أن يختار العودة إلى الميدان، متجهاً إلى جبهة الحد بيافع، حيث ارتقى شهيداً وهو يؤدي واجبه.

لم يكن محمد عارف قد طوى بعد صفحة التخرج، ولم تكن فرحة أسرته ورفاقه بنيله شرف التخرج قد هدأت، حتى انتقل من قاعات الدراسة والتدريب العسكري إلى أرض الميدان، حاملاً معه أحلام شاب في مقتبل العمر وطموحات ضابط كان أمامه مستقبل طويل.

كان يستطيع أن ينتظر، وأن يبدأ حياته العسكرية بعيداً عن خطوط المواجهة، وأن يمنح نفسه فرصة أطول لبناء مستقبله، لكنه اختار طريقاً آخر؛ طريق الواجب والشرف، واختار أن تكون الشهادة العسكرية التي حصل عليها عنواناً للمسؤولية لا مجرد وثيقة تضاف إلى ملفه العسكري.

عاد من الكلية إلى الميدان، وتوجه إلى الجبهة، وهناك وقف في المكان الذي تختبر فيه القناعات بعيداً عن الكلمات، قبل أن يرتقي شهيداً، تاركاً خلفه قصة قصيرة في عمرها، لكنها كبيرة في معناها ودلالاتها.

إن أكثر ما يوجع في قصة محمد عارف الكيلة أن المسافة الزمنية بين فرحة التخرج ووجع الفقد لم تتجاوز شهراً واحداً. شهر واحد فقط كان يفصل بين صورة الضابط الشاب وهو يحتفل بتخرجه، وبين صورته وهو يودع الحياة شهيداً.

كان أمامه مستقبل طويل، وأحلام كثيرة، وربما خطط لم تتح له الأيام فرصة تحقيقها، لكنه اختار أن يضع الواجب قبل الطموح الشخصي، وأن يكون حيث يرى أن وجوده مطلوب، حتى وإن كان الثمن حياته.

وهنا تحديداً تكمن قيمة قصته؛ فالبطولة ليست في عدد السنوات التي يعيشها الإنسان، وإنما في المواقف التي يثبت فيها حقيقة ما يؤمن به. ومحمد عارف لم يحتج إلى سنوات طويلة حتى يثبت نفسه ضابطاً، فقد جاء الاختبار سريعاً، وكانت إجابته واضحة، وحضر في الميدان عندما كان الحضور مسؤولية، وواجه قدره بشجاعة حتى ارتقى شهيداً.

الرتب العسكرية لا تصنع الرجال وحدها، والزي العسكري لا يمنح صاحبه قيمة تلقائياً؛ الذي يصنع قيمة الضابط هو موقفه عندما تصبح المسؤولية ثقيلة، وعندما يتحول الواجب من كلمات تُقال إلى قرار يجب أن يُدفع ثمنه.

ومحمد عارف الكيلة تخرج ضابطاً، لكنه ارتقى شهيداً، وبين التخرج والشهادة حكاية رجل اختار أن يمنح واجبه الأولوية على مستقبله الشخصي.

الشهيد وُلد في البريقة بالعاصمة عدن، ومن هذه البيئة الجنوبية انطلقت حكايته، قبل أن تقوده مسيرته العسكرية إلى كلية زايد الثاني العسكرية في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث تلقى التدريب والتأهيل، ثم عاد إلى أرضه وميدانه حاملاً علمه العسكري وعزيمته، ليكون واحداً من أولئك الشباب الذين كتبوا فصولاً من سيرتهم في أصعب الظروف.

من البريقة إلى يافع، امتدت رحلة محمد عارف؛ رحلة لم تكن مجرد انتقال بين مكانين، بل كانت انتقالاً من مرحلة إعداد وبناء إلى مرحلة اختبار حقيقي، ومن قاعات التخرج إلى خطوط النار، حيث لا مكان للمظاهر ولا للشعارات، وحيث يكون الموقف وحده قادراً على كشف معدن الإنسان.

ورحيله في هذه السن المبكرة يترك ألماً لا يمكن اختزاله في الكلمات. فخلف كل شهيد أسرة كانت تنتظر عودته، وأب وأم يحملان أحلاماً لابنهما، ورفاق سلاح شاركوه الطريق، وأصدقاء كانوا يتطلعون إلى سنوات طويلة من الحياة والعمل والنجاح.

لكن الشهادة، رغم قسوتها، تترك أيضاً إرثاً من الفخر. فهناك أسماء تمر في الحياة مروراً عابراً، وهناك أسماء تختصرها مواقفها وتبقيها حاضرة في الذاكرة. ومحمد عارف الكيلة واحد من هؤلاء الذين لم يمنحهم العمر فرصة طويلة، لكنهم تركوا وراءهم موقفاً كبيراً يصعب نسيانه.

لقد خرج من الكلية ضابطاً، وكان يمكن أن يبدأ سنوات طويلة من الخدمة العسكرية والترقي والمناصب، لكن القدر كتب له طريقاً مختلفاً. لم يمنحه الزمن فرصة ليعيش كل أحلامه، لكنه منحه فرصة أن يترك اسمه في سجل الشرف والتضحية، وأن تتحول صورته من صورة خريج عسكري شاب إلى صورة شهيد تتناقلها ذاكرة أهله ورفاقه.

إن قصة محمد عارف الكيلة ليست مجرد خبر عن استشهاد ضابط شاب في جبهة من جبهات القتال؛ إنها حكاية جيل يحمل أحلامه بيد، ويواجه مسؤولياته باليد الأخرى، جيل وجد نفسه أمام واقع قاس، فاختار أن يكون حاضراً في الميدان، وأن يتحمل تبعات قراره حتى النهاية.

ومن حق أسرته أن تفخر به، ومن حق رفاقه أن يحتفظوا بذكراه، ومن حق كل من عرفه أن يتذكره بالخير، لأن الذين يرحلون وهم يؤدون واجبهم لا تغيب أسماؤهم بسهولة؛ قد يغيب الجسد، لكن تبقى السيرة، وتبقى المواقف، وتبقى الذكرى.

لقد تخرج محمد عارف الكيلة ضابطاً، لكنه لم يمضِ طويلاً حتى ارتقى شهيداً. وبين الصورتين تختصر حياة كاملة: صورة شاب يحمل أحلام المستقبل، وصورة رجل اختار أن يواجه واجبه حتى النهاية.

من قاعات التخرج إلى خطوط النار.. هكذا تُكتب البطولات التي لا تحتاج إلى كثير من الكلام.

رحم الله الشهيد محمد عارف الكيلة ، وأسكنه فسيح جناته، وألهم أسرته وذويه ورفاقه الصبر والثبات، وجعل تضحياته وسام فخر على صدر أسرته ورفاقه، وذكرى خالدة في سجل من قدموا حياتهم وهم يؤدون واجبهم.

تخرج ضابطاً.. وارتقى شهيداً.. وبقي اسمه خالداً في سجل الشرف والتضحية.



تصدر عن دائرة التوجيه السياسي والمعنوي للقوات المسلحة الجنوبية

أسبوعية ـ العدد ـ (142) الخميس 10 سبتمبر 2026م

الخطر محدق بالجنوب وهو الأحق بشجاعة رجاله وتضحياتهم



صالح شائف

النبل والشهامة والمرؤة في السلوك والمواقف؛ ليس لها أي وزن أو إعتبار في قاموس أولئك الذين أدمنوا التنكر للجميل؛ وتعودوا على النكث بالعهود والمواثيق والوعود؛ وصار الغدر والمكر وخداع من يمنحهم الثقة فنا وموهبة و" شطارة ".

وأصبح ذلك أشبه بالسلوك المتوارث عند أغلب القيادات والمتنفذين وتجار الحروب في (الشمال) مع الأسف الشديد؛ فهل يتعظ بعض الجنوبيين من التجارب السابقة لأهلهم في الجنوب القديمة منها والجديدة وما أكثرها.

وأن يستخلصوا الدروس المفيدة حتى لا يقع الجنوبيين في مصيدة جديدة مهلكة ومدبرة في (حرب) تستنزف قدراتهم ورجالهم؛ فالجنوب أولى برجاله والأحق بأن تسيل دماء أبنائه دفاعا عن حدوده وأرضه وحقه في استعادة دولته الجنوبية المستقلة.

وأن يعرف هذا البعض من الجنوبيين بأن تلك القوى التي تستدعيهم للقتال معها وإلى جانبها؛ هي نفس القوى التي شنت الحروب المتكررة على شعبهم؛ ولا تعترف بحقه في استعادة دولته المستقلة وفرض سيادته على أرضه وثرواته.

فالجنوب في حالة حرب مفتوحة مع المليشيات الحوثية الإنقلابية منذ عام 2015 وجبهاته مشتعلة على طول الحدود وتكاد تكون بشكل يومي؛ ومع العصابات والتنظيمات الإرهابية التي تدعمها وتمولها وتحتضنها.

ويقدم التضحيات تلو التضحيات وبسخاء دفاعا عن حريته وكرامته؛ في الوقت الذي تتآمر عليه كل تلك القوى والأطراف بل وتتخادم مع حكام صنعاء وتتفاهم وتنسق معهم وبأشكال وطرق عديدة.

ولم يعد ذلك سرا بعد أن أنفضحت (شرعية الإخوان) وداعميها خلال السنوات الماضية التي صمتت فيه المدافع وخيم السكون على جبهات المواجهة المزعومة؛ بل وسلمت (للحوثة) وبما فيها من عتاد؛ ولنا في اتفاق مسقط الأخير وخارطة الطريق خير شاهد على ما نقول.

فالحذر كل الحذر من المصيدة الجديدة التي سيتحول فيها أبناء قوات الجنوب المسلحة إلى وقود لمعركة (غامضة الأهداف والنتائج) وستكون تداعياتها خطيرة على الجنوب وقضيته ومستقبله.

الزج بأبناء الجنوب في حرب تحرير الشمال... فمن يحمي حضرموت وثرواتها؟



العميد وهيب بن سلم

في كل مرة يطرح فيها الدفع بأبناء الجنوب العربي إلى جبهات القتال في الشمال ولنا درس من استوكهولم ، يعود السؤال ذاته ليطرق أبواب الوعي الجنوبي بقوة لماذا يطلب من القوات الجنوبية أن تخوض معارك خارج حدود الجنوب العربي بينما لا تزال أجزاء من أرض الجنوب وفي مقدمتها حضرموت والمهرة تواجه تحديات أمنية وعسكرية وسياسية تمس أرضها وثرواتها من قبل المحتل السعودي ؟

إنها ليست مجرد مسألة عسكرية عابرة ولا خلافا حول جبهة أو مهمة ميدانية بل قضية تتصل بجوهر الأمن القومي للجنوب العربي ، وبأولوية حماية الأرض والإنسان والثروة..

فالقوات المسلحة الجنوبية التي تشكلت في خضم أصعب المراحل وقدمت التضحيات دفاعا عن ارض الجنوب وأمنه ، يفترض أن تكون أولى مهامها حماية حدود جنوبنا وتأمين مدنه ومحافظاته وثرواته ومقدراته ، لا أن تتحول إلى قوة مستنزفة في معارك بعيدة خارج سياجنا بينما تظل مناطق جنوبية استراتيجية عرضة لاحتلال و تداخلات عسكرية وسياسية متعددة ..

وهنا تحديدا السؤال الأكثر إلحاحا .. إذا كان أبناء الجنوب مطالبين بالذهاب إلى الشمال للمشاركة في معارك تحريره مقابل ماذا ؟ وماهي الضمانات ولكن لا تجد رد على ذلك ، ومن يحمي حضرموت والمهرة؟ ومن يحمي حقول النفط والموانئ والمنافذ والثروات التي تمثل العمق الاقتصادي والاستراتيجي للجنوب؟

حضرموت ليست مجرد محافظة على خارطة الجنوب بل إنها مساحة جغرافية واسعة وعمق استراتيجي وثقل اقتصادي ومخزون هائل من الموارد وموقع بالغ الأهمية. ولذلك فإن أمنها ليس شأنا ثانويا يمكن تأجيله وثرواتها ليست تفصيلا يمكن تركه للمساومات أو الحسابات السياسية الضيقة..

والأخطر من ذلك أن استمرار وجود تشكيلات عسكرية يمنية في مناطق جنوبية استراتيجية ، في الوقت الذي يُطلب فيه من القوات الجنوبية التحرك إلى جبهات تحرير صنعاء الشمال ، يفتح الباب أمام تساؤلات مشروعة حول توزيع الأعباء العسكرية وأهداف إعادة الانتشار ومن المستفيد من استنزاف القوات الجنوبية وإبعادها عن مناطقها الحيوية.

فالقضية ليست رفضا لمواجهة أي تهديد ، ولا تهربا من المسؤولية الوطنية، وإنما رفض لأن تتحول القوات الجنوبية إلى طرف يتحمل العبء الأكبر بينما تترك مسؤوليات حماية الأرض والثروة موزعة وفق اعتبارات لا تبدو واضحة لأبناء الجنوب..

لقد أثبتت التجارب أن القوة التي تستنزف خارج أرضها، تُضعف قدرتها على حماية أرضها.. وأن الأمن الحقيقي لا يبنى بتوزيع القوات وفق المصالح الضيقة أو الحسابات المرحلية ، بل وفق رؤية استراتيجية واضحة تحدد العدو والهدف والمهمة ومسرح العمليات والمسؤولية..

ومن هنا، فإن إعادة ترتيب الأولويات ليست ترفا سياسيا، بل ضرورة عسكرية و وطنية.. أمن الجنوب أولا وحماية أرضه وثرواته أولا، وضمان بقاء قواته قادرة على أداء مهامها في الدفاع عن شعبه ومقدراته أولا.

أما الزج بأبناء الجنوب في حرب استنزاف مفتوحة دون رؤية واضحة لمآلاتها، ودون ضمانات لحماية الجبهة الجنوبية، فهو أمر يستحق التوقف والمراجعة، لأن دماء أبناء الجنوب ليست ورقة للمساومات وليسوا وقود حرب ، والقوات الجنوبية ليست قوة فائضة يمكن استهلاكها في معارك الآخرين..

ومن يتحمل تبعات أي الفراغ الأمني أو العسكري قد ينشأ نتيجة إعادة انتشار القوات الجنوبية بعيدا عن أرضها؟

وفي ظل التعقيدات السياسية والعسكرية الراهنة فإن تجاهل هذه الأسئلة لن يؤدي إلى إغلاقها، بل سيجعلها أكثر حضورا في الشارع الجنوبي لأن أبناء الجنوب يريدون أن يعرفوا إلى أين تدفع قواتهم ولماذا ولأي هدف ومن يضمن لهم أن لا يتحول أبناؤهم إلى وقود لحرب لا تخدم الا يدير خيوطها ..